الاليات الدولية المنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية

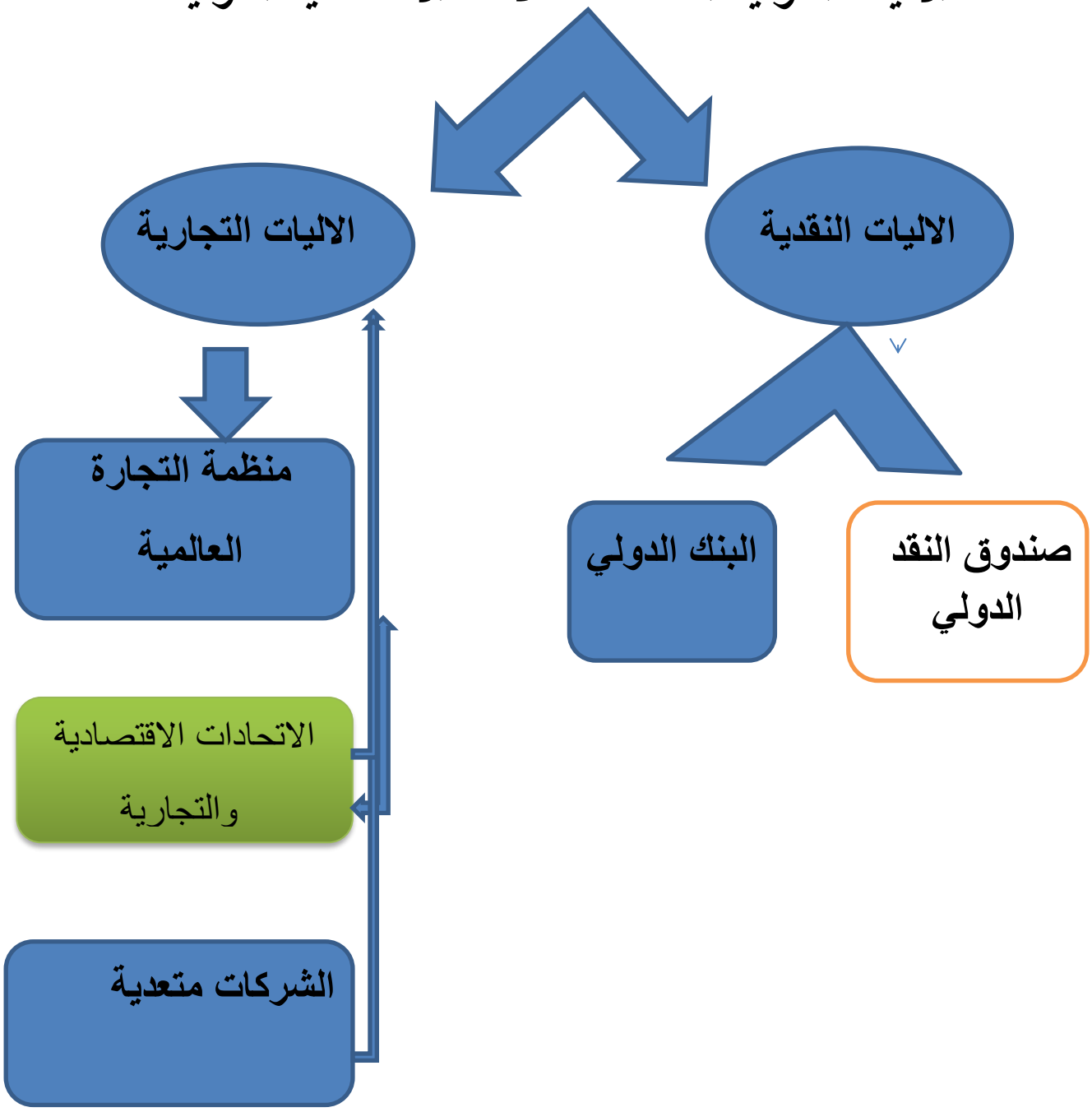

عاش الاقتصاد العالمي حتى مطلع القرن العشرين حالة من الاستقرار سواء في اسعار الصرف او المبادلات التجارية، كما شهد تدفق كبير في رؤوس الاموال والسلع عبر الحدود القومية. وربما شجع ودعم هذا الاستقرار سيطرة قلة من الدول الاستعمارية على بقية دول العالم. فقد ربطت بريطانيا اقتصاد المستعمرات بالاقتصاد البريطاني، وكذلك فعلت فرنسا وايطاليا وغيرها من دول اوربا. وفي علاقة تلك الدول الاستعمارية ببعضها البعض كان هناك نظام صرف دولي وهو نظام الصرف وفق قاعدة الذهب.

ولكن الاوضاع تغيرت كلية مع دخول العالم في الحرب العالمية الاولى وما تلاها من ازمات اقتصادية خانقة عانت منها الاقتصاديات الراسمالية، وتجسدت في النهاية في دخول العالم الراسمالي في ازمة كساد طاحنة. في ذلك الوقت اضطرت غالبية الدول الغربية الى التخلي عن قاعدة الذهب. ثم دخل العالم في حرب عالمية ثانية استمرت سبع سنوات (1939-1945) دمرت الثروات وحصدت الملايين من الارواح وقضت على مقدرات الشعوب.

لقد بدء الحلفاء خلال الفترة 1940-1945 خاصة بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية في وضع تصور للنظام الاقتصادي العالمي وانتهى الامر الى انشاء منظمة الامم المتحدة عام 1945 وانشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليختص بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية للدول الاعضاء. ولكن قبل ذلك توصلت دول التحالف المنتصرة في الحرب العالمية الثانية الى اتفاقية اطلق عليها اسم اتفاقية بريتون وودز 1944 وبمقتضى هذه الاتفاقية تم تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية على اساس مبادئ الحرية التجارية والتعاون بين الدول في سبيل تجنب الوقوع في ازمات اقتصادية جديدة.

وتمخضت عن تلك الاتفاقية انشاء ثلاثة اجهزة رئيسة تهتم:

- صندوق النقد الدولي ويهتم بالجانب النقدي الدولي والحفاظ على استقرار اسعار الصرف.
- البنك الدولي ويهتم بعمليات التنمية وتعمير واعادة بناء ما دمرته الحرب.
- منظمة التجارة العالمية- الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)- وتهتم بتنظيم العلاقات التجارية الدولية على اساس مبادئ حرية التجارة.

ومع منتصف الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين بدأ العالم في معايشة نظام اقتصادي دولي في شكل اكثر تميزا عن ذي قبل، حيث بدأت اليات جديدة في الظهور وفي مقدمتها الاتحادات الاقتصادية الاقليمية تعمل جنبا الى جنب مع الاليات الدولية التقليدية كما تحولت اتفاقية الجات الى منظمة التجارة العالمية .

لذلك سنتناول في هذا الفصل الدراسي هذه المنظمات والتنظيمات.

اولا: صندوق النقد الدولي

اولا: نشأة الصندوق

بدأ البحث عن ضرورة قيام نظام نقدي دولي عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية. وقد ساعد على ذلك ان نتيجة الحرب كانت معروفة قبل نهايتها بوقت قصير، مما ادى الى وضع بعض الاقتراحات الخاصة بالنظام الجديد حتى يتجنب العالم الازمات الاقتصادية التي عرفها في الثلاثينات والتي مسؤولة الى حد كبير في نشوب الحرب العالمية الثانية. وقد ارتبط البحث في النظام النقدي الدولي بمشاكل اعادة اعمار اوربا التي خربتها الحرب.

ففي شهر تموز سنة 1944 انعقد المؤتمر المالي والنقدي للامم المتحدة من ممثلي 44 دولة في مدينة بريتون وودز بولاية نيو هامبشر في الولايات المتحدة الامريكية للتشاور في وضع اسس ملائمة للنظام النقدي العالمي.

وفي هذا المؤتمر تقدمت إنكلترا بمشروع كنز لانشاء اتحاد للمقاصة الدولية، كما تقدمت الولايات المتحدة بمشروع وايت لانشاء ((احتياطي دولي لتثبيت النقد)) فتبنى ممثلو جميع الدول الحليفة الخطة الامريكية التي ترمي الى ان تلغي في اقرب وقت ممكن كل القيود القائمة والتي تسهل النمو المتوازن للتجارة الدولية. وكان لابد لتحقق ذلك من وجود مؤسسة تساعد البلدان على العمل على استقرار معدلات الصرف لعملاتها، وكذلك العودة لنظام قابلية التحويل، فتقرر انشاء صندوق النقد الدولي مهمته مساعدة البلدان التي تتعرض اوضاعها الاقتصادية لصوبات كبيرة عن طريق تقديم تسهيلات ائتمانية لها.

لقد رسمت اتفاقية بريتون وودز معالم نظام النقد الدولي الجديد الذي سار عليه الاقتصاد العالمي خلال الفترة 1945-1971. والذي جاء ليخدم مصالح الولايات المتحدة الامريكية التي

خرجت من الحرب العالمية في قمة ازدهارها حيث كان اقتصادها بمثابة ورشة عمل صناعية للبلاد التي خاضت الحرب ومن اهم مواصفات هذا النظام :

1- اعتماد قاعدة صرف الدولار الى ذهب: فقد احتل الدولار مكانة العملة القيادة العالمية من خلال تعهد الولايات المتحدة الامريكية والتزامها بتحويل الدولار الى ذهب بناء على سعر التعادل المعلن بين الدولار والذهب (الاونصة =35 دولار) اذا ماطلبت البنوك المركزية تحويل ما تمتلكه من اوراق دولاريه الى ذهب. وبذلك تحول الدولار الى ان يكون عملة الاحتياط الدولية.
2- ثبات اسعار الصرف بين مختلف العملات بحيث لاتنحرف اسعار السوق للعملات اعلى او اقل عن سعر صرفها الثابت بالنسبة للدولار عن _+ 1%.
3- استهدف النظام حرية التجارة والغاء القيود على المدفوعات الخارجية.
4- تعهد الصندوق ان يقدم للدول الاعضاء قروضا بالعملات الاجنبية لتمويل العجز في موازين مدفوعاتها.

لقد كانت هيمنة الولايات المتحدة واضحة في فرض مشروع وايت وتكوين صندوق النقد الدولي وفرض الدولار كعملة قيادة عالمية هدفت من ذلك العمل على الغاء القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية والتوصل الى نظام متعدد الاطراف للمدفوعات وليس توفير السيولة الدولية الاضافية للدول الاعضاء كما كانت تتمنى دول اوربا الغربية، ولذلك فان الاتحاد السوفيتي لم يصادق على الوثيقة ولم ينضم للصندوق لانه رأى فيه هيمنة واضحة للاقتصاد الامريكي على النظام المقترح.

ثانيا - اهداف الصندوق:

سعى الصندوق لتحقيق الاستقرار النقدي والاستقرار في اسعار صرف العملات الدولية بهدف تحقيق تنمية واستقرار دوليين من خلال تحقيق الاهداف التالية:

1- تشجيع وتنمية التعاون الدولي في المجالات النقدية والمالية عن طريق ايجاد مؤسسة دولية دائمة هدفها توفير الاليات للتشاور والتعاون لحل المشاكل النقدية الدولية.
2- تحقيق استقرار نقدي عن طريق وضع الترتيبات المناسبة لعمليات تبادل منتظمة بين الدول الاعضاء وتجنب المنافسة في اسعار الصرف عن طريق تحديد اسعار صرف ثابتة لتبادل العملات وفق معادلات متفق عليها مسبقا.

3- اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية لتنشيط التجارة الدولية، ودعم تطورها على اسس متوازنة، بحيث تقود الى مستويات عالية من العمالة والتشغيل والدخل الحقيقي وتنمية وتطوير الموارد المنتجة لكل الدول الاعضاء كهدف اولي للسياسة الاقتصادية.

4- اقامة نظام دولي متعدد الاطراف للمدفوعات بغية تنظيم العمليات الجارية بين الدول الاعضاء والعمل على ازالة القيود التي ترد على الصرف الاجنبي والتي تعوق نمو التجارة الدولية.

5- منح للدول الاعضاء فرصة الاستفادة من موارد الصندوق العامة بشكل مؤقت لتصحيح العجز المؤقت في ميزان المدفوعات دون اللجوء الى اتخاذ تدابير من شأنها تقيد حرية التجارة.

6- تأمين وسائل السيولة الدولية الضرورية لمجابهة الاضطرابات المؤقتة في موازين المدفوعات وتقصير فترة عدم التوازن وحصرها ضمن اطار ضيق.

ولتحقيق الهدفين 5و 6 ولمنع الدول الاعضاء من الاسراف في استخدام مواردة فان الصندوق وضع مجموعة من الاحكام والضوابط اهمها:

1- لايجوز للدولة العضو ان تسحب في سنة من الصندوق عملات اجنبية اكثر من ربع (25%) حصتها وعند السحب من موارد الصندوق في حدود هذه النسبة يجب على الدولة ان تضع تحت تصرف الصندوق قدرا من عملتها الوطنية يعادل قيمة المبلغ المسحوب على اساس سعر التعادل المتفق عليه مع الصندوق.

2- ان البلد العضو يفقد حقه في شراء العملات الاجنبية من الصندوق متى بلغ رصيد الصندوق من عملته 200% من حصته.

3- يتعين على الدولة تسوية مسحوباتها العادية (القروض) خلال فترة تتراوح مابين 3و5 سنوات عن طريق اعادة شراء عملاتها الوطنية من الصندوق مقابل ذهب او عملات حرة.

4- يدفع البلد العضو الذي يلجأ الى السحب من موارد الصندوق عمولة (فائدة) قدرها 0,75% وللصندوق ان يخفضها الى 0,5% او زيادتها الى 1% على ان هذه العمولة تتزايد كلما تزايد اجل السداد وزادت قيمة السحوبات.

الى جانب ذلك يمكن للبلد ان يسحب كميات اكبر ولكن وفقا لمبررات وشروط اهمها:

1- توضيح الاسباب التي دعته الى الاقتراض.

2- تقديم برنامج للسياسة الاقتصادية التي سيعتمدها البلد من اجل اعادة التوازن لميزان المدفوعات.
3- الغاء الرقابة والقيود المفروضة على التجارة الخارجية أي حرية الاستيراد والتصدير.
4- الغاء الرقابة على الصرف وتعويم سعر الصرف بحيث تصل قيمة العملة الوطنية الى سعرها الحقيقي بالنسبة للعملات الاجنبية.
5- وضع الترتيبات الخاصة بالسياسة النقدية والمالية للدولة حتى يمكن السيطرة على الاجور والاسعار.
6- القضاء على الخسائر التي تحققها المشاريع العامة للدولة والغاء الدعم الحكومي الممنوح لهذه المشروعات ورفع اسعار البيع لمنتجات هذه المشروعات.
7- العمل على تنظيم الموازنات العامة للدولة دون عجز من خلال تقليل الانفاق العام .

ثالثا- اشكال المساعدة او طبيعة السحوبات التي يقدمها الصندوق للدول الاعضاء:

الصندوق ليس كباقي البنوك المركزية في الدول يعمل على اصدار النقود بل هو يعمل على ادارة موارد الصندوق من مساهمة الدول الاعضاء فيه لتسديد قيمة حصتها في الصندوق من عملاتها الوطنية ومن الذهب ولذلك فان ما يقدمه الصندوق من المساعدات او السحوبات للدول الاعضاء التي تواجه صعوبات يكون بتبديل العملات الاجنبية لديه بعملة الدولة المقترضة، ومن اهم هذه السحوبات:

1- السحب في اطار الشريحة الاحتياطية:
وهي تسهيلات ائتمانية غير مشروطه يقدمها الصندوق لتغطية العجز المؤقت الذي يصيب موازين المدفوعات للدول الاعضاء تستطيع الدول الحصول عليها تلقائيا بعد تسديد كامل حصتها وبشرط ان تكون غير مدينة له ويجب ان لاتزيد عن 25% من حصتها في الصندوق يمكن ان تسحب سنويا بعد سداد القرض.
2- السحب في اطار شرائح الائتمان :
وهنا تستطيع الدولة العضو السحب اكثر من حصتها في الصندوق وتكون باربع شرائح :
- الشريحة الائتمانية الاولى وهي التي تلي الشريحة الاحتياطية وفيها تستطيع الدول رفع مسحوباتها من الصندوق الى 125% من حصتها بالعملة الاجنبية او الذهب مقابل ايداع مايعادلها من عملتها المحلية لدى الصندوق. ويمكن للدول الضعيفة

اقتصاديا ان تحصل على 25% اضافية بشرط انم تقوم الدول بجهد معقول لحل مشاكلها الاقتصادية.

- الشريحة الائتمانية الثانية: وتمثل المسحوبات التي تصل الى 150% من حصت البلد في الصندوق وتكون مقابل ايداع عملته المحلية وهنا يتشدد الصندوق في الموافقة عليها الا اذا قامت الدولة باتباع السياسات التي يراها الصندوق مناسبة للتغلب على مشاكلها الاقتصادية.
- الشريحة الائتمانية الثالثة والرابعة: وهنا السحب اكثر صعوبة ولابد من توفر ظروف استثنائية لموافقة الصندوق عليها.

ويتطلب الحصول على الشرائح الثانية والثالثة والرابعة ان تقدم الدولة الى ادارة الصندوق في خطاب النوايا السياسة التي تنوي انتهاجها اثناء مدة القرض والمجالات الفعلية المخصصة لها الموارد المالية المقدمة. وتكون بفائدة يترواح معدلها بين 4-7% مع رسم خدمات رمزي قدره0,5%.

رابعا- توسيع نطاق المساعدات لصالح بلدان معينة:

قادت التطورات العملية للصندوق خلال الخمسين سنة الماضية الى خروجه عن الاطار التقليدي المنحصر في السحوبات النظامية والاحتياطية والتسليفية وادخال اساليب جديد لتقديم معونات مالية استثنائية الى اعضائه من خلال سياسات خاصة تستهدف معالجة مشاكل طارئة في اجزاء محددة من موازين المدفوعات خاصة للدول النامية ومن اهم هذه التسهيلات:

1- تسهيلات التمويل التعويضي : وهو تامين موراد اضافية للبلدان الاعضاء المصدرة للمواد الاولية التي تعاني من عجز طارئ في موازين مدفوعاتها بسبب هبوط مفاجئ في عائداتها من الصادرات نتيجة انخفاض اسعار المواد الاولية في السوق الدولية. وهنا يستطيع البلد ان يسحب بحدود 100% من حجم حصته في الصندوق تسدد خلال خمس سنوات، على شرط ان يستخدم القرض في ايجاد حلول مناسبة للعجز الطارئ خلال فترة قصيرة نسبيا كما يتوجب على البلد المستفيد من هذا القرض ان يبدي استعداده للتعاون مع خبراء الصندوق لايجاد حل سريع للمشكلة.
وتشمل كذلك تسهيلات اخرى هي:

- تسهيلات الالية المتعلقة بالحبوب؛ لقد وسع الصندوق الية التمويل التعويضي لتشمل البلدان التي تزداد استيراداتها من الحبوب لاسباب خارجة عن ارادتها وتكون بما لايتجاوز 65% من حصتها في الصندوق.

- تسهيلات الية لما هو غير متوقع .
- تسهيلات الالية الناظمة وتبلغ 35% من حصت البلد المقترض وتقدم للبلدان التي تساهم في تثبيت اسعار المواد الاولية.

2- التسهيل الموسع: وهي تسهيلات يقدمها الصندوق للدول الاعضاء التي تعاني من صعوبات في موازين مدفوعاتها في المدى المتوسط والطويل تعود الى اسباب بنيوية يتميز بها اقتصادها ينعكس هذا الخلل على الانتاج والتجارة الخارجية وتؤدي الى تأثر ميزان المدفوعات وتباطؤ معدلات النمو وحدد سقف هذه القروض بـ 140% من حصت الدولة الساحبة تسدد باقساط متساوية خلال فترة لاتتجاوز العشر سنوات وبشرط ان لايتجاوز حجمها مع حجم السحوبات النظامية نسبة 265% . على ان يتقدم البلد الساحب ببرنامج اقتصادي يلتزم بتنفيذه للقضاء على الاسباب البنيوية التي يعاني منها ميزان المدفوعات.

3- تسهيلات التصحيح البنيوي:

4- التسهيل بغاية التحويل الشامل:

5- المساعدة الفنية

6- حقوق السحب الخاصة

خامسا: بعض الملاحظات على دور الصندوق:

يلعب صندوق النقد الدولي دورا محوريا بهدف الحفاظ على استقرار النظام المالي العالمي والتدخل بالانقاذ في حالة حدوث ازمة (حزمة الانقاذ) كتلك التي تحدث في اليونان او المكسيك 1994 وشرق اسيا 1997 وكان له دورا ايجابيا ولكن هناك بعض المأخذ على عمله منها:

1- ان التقيد بحصة 25% لتوفير تمويل للدول الاعضاء غير مشروط لايتناسب مع ظروف واوضاع ومساهمة الدول النامية التي تكون ضعيفة وتتعرض الى ازمات متعددة.
2- عملية تقديم المساعدات من قبل الصندوق لا تحكمها فقط الاعتبارات الاقتصادية او المالية وانما الاعتبارات السياسية ومصالح الدول الكبرى في الصندوق.
3- ان الصندوق غالبا مايفرض شروطا تعسفية على الدول اذا مارغبت في الاستفادة من موارد الصندوق .

ثانيا: البنك الدولي:

البنك الدولي هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية. وقد بدأ نشاطه بالمساعدة في إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب العالمية الثانية في "بريتون وودز" بولاية نيو هامبشير الأمريكية، ويعد الإعمار في أعقاب النزاعات موضع تركيز عام لنشاط البنك نظرا إلى الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية، واحتياجات إعادة التأهيل اللاحقة للنزاعات والتي تؤثر على الاقتصاديات النامية والتي في مرحلة تحول، ولكن البنك اليوم زاد من تركيزه على تخفيف حدة الفقر كهدف موسع لجميع أعماله. ويركز جهوده على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تمت الموافقة عليها من جانب أعضاء الأمم المتحدة عام 2000، والتي تستهدف تحقيق تخفيف مستدام لحدة الفقر.

ان البنك الدولي اليوم يضم مجموعة من خمس منظمات عالمية، مسؤولة عن تمويل البلدان بغرض التطوير وتقليل الفاقة، بالإضافة إلى تشجيع وحماية الاستثمار العالمي. وقد أنشئ مع صندوق النقد الدولي حسب مقررات مؤتمر بريتون وودز في عام 1944، ويشار لهما معا كمؤسسات بريتون وودز. وقد بدأ في ممارسة أعماله في 27 يناير 1946 .

تهدف مجموعة البنك الدولي الى تحقيق هدفين طموحين هما :

- إنهاء الفقر المدقع خلال جيل واحد من خلال تخفيض نسبة من يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم إلى نسبة لا تتعدى ثلاثة في المائة بحلول عام 2030.
- تعزيز الرخاء المشترك: من خلال زيادة نمو مستوى الدخل لأفقر 40 في المائة من السكان في كل بلد من البلدان النامية.

ولتحقيق هذه الاهداف يقدم البنك للبلدان النامية:

- قروضاً بأسعار فائدة منخفضة.
- اعتماداتٍ بدون فوائد، ومنحاً.
- تقدم الاستثمارات في مجالات عديدة منها: التعليم، والرعاية الصحية، والإدارة العامة، والبنية التحتية، وتنمية القطاع المالي والقطاع الخاص، والزراعة، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية.

- يدخل البنك في شراكات مع الحكومات، والمؤسسات متعددة الأطراف الأخرى، والبنوك التجارية، ووكالات ائتمانات الصادرات، ومستثمرين من القطاع الخاص بغرض المشاركة في تمويل بعض مشاريع التنمية.
- يقدم البنك الدولي أيضاً الموارد التمويلية أو يسهل الحصول عليها عبر شراكات الصناديق الائتمانية مع المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف. وطلب الكثير من الشركاء من البنك الدولي المساعدة في إدارة مبادرات تلبي الاحتياجات في مجموعة عريضة من القطاعات والمناطق النامية.
- يقدم البنك الدولي المساندة للبلدان النامية من خلال برامج للمشورة بشأن السياسات، والبحوث والدراسات التحليلية، والمساعدة الفنية.
- يدعم البنك بناء القدرات في البلدان التي يقدم لها الخدمات. ويقوم برعاية واستضافة أو المشاركة في العديد من المؤتمرات والمنتديات بشأن قضايا التنمية، ويتم ذلك في الغالب بالتعاون مع الجهات الشريكة.

تضم مجموعة البنك الدولي كل من المؤسسات:

أ- البنك الدولي للانشاء والتعمير (IBRD) .

ب-المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) .

ت-مؤسسة التمويل الدولية (IFC) .

ث-الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA).

ج- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

ح-

أ- **<u>البنك الدولي للانشاء والتعمير</u>** : وهو اقدم مؤسسات مجموعة البنك الدولي واكبرها، وانشئ سنة 1945 وهو بنك تملكه حكومات 188 دولة اكتتبت في راسماله. وهو يتولى امر تنظيم الاستثمار الدولي والائتمان طويل الاجل. في حين ان صندوق النقد الدولي يتولى تنظيم الشؤون النقدية ويعمل في ميادين النقد الدولي وموازين المدفوعات الدولية ويتولى تقديم الائتمان قصير الاجل للدول الاعضاء فيه مساهمة منه في حل مشكلات الاقتصاد الدولي

ان البنك الدولي للانشاء والتعمير لايختلف عن صندوق النقد الدولي من حيث نشأته وادارته وطبيعته القانونية، فالدول الاعضاء في البنك هي نفسها الدول

الاعضاء في الصندوق، وطريقة التصويت هي نفسها المتبعة في الصندوق من حيث تناسبها مع حجم مساهمة كل بل، مما يعطي الولايات المتحدة الامريكية الدور المهيمن على ادارة البنك بحيث ان رئيس البنك هو امريكي الجنسية وقد انضم العراق له في 1945/12/27

ان مهام البنك الدولي للانشاء والتعمير تتمثل بتقدم القروض للمقترضين المتمتعين بالاهلية الائتمانية فقط وتقدم المساعدات للمشروعات التي من المحتمل ان تحقق عائدا اقتصاديا حقيقيا مرتفعا للبلد المعني ومن سياسته انه لايعيد جدولة اقساط سداد القروض ، وهو لم يتعرض لخسائر تتعلق بالقروض التي قدمها منذ عام 1948. ولكي تصبح أي دولة عضوا فيه يجب ان تسدد ما يعادل 18% من قيمة اشتراكها المحدد في البنك من عملتها الخاصة ذهبا او دولارات امريكية ويظل المتبقي في الدولة نفسها يستطيع البنك الحصول عليه في أي وقت لمواجهة التزاماته. كما يجب عليها أن تنضم أولا إلى صندوق النقد الدولي ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي وهيئة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف.

ويمكن تحدد اهم اهدافه بـ:

1. مساعدة الدول الاعضاء التي تأثرت بظروف الحرب على اصلاح ماتسببت الحرب في تدميره او اتلافه وكذلك مساعدة الاعضاء بصفة عامة على استغلال مواردهم الانتاجية احسن استغلال.
2. تشجيع الافراد والهيئات الخاصة على استثمار رؤوس اموالهم في البلاد المختلفة لاغراض انتاجية وذلك بضمان هذه القروض الخاصة فان تعذر على بلد الحصول على قروض خارجية من افراد وهيئات خاصة فيقوم البنك الدولي نفسه بمده بهذه القروض.
3. العمل على نمو التجارة الدولية نموا متوازنا طويل الاجل والمحافظة على توازن موازين المدفوعات الدولية وذلك بتشجيع الاستثمار الدولي لتنمية موارد الاعضاء الانتاجية.
4. ترتيب القروض التي تطلب الدول المختلفة من البنك الدولي مدها بها او ضمانها لها حسب اهميتها واشتداد الحاجة اليها.

5. ومن هذه الاهداف نجد ان البنك الدولي يعتبر مصرفا كالمصارف التجارية اذ يعتمد على الاموال المقترضة من الافراد والهيئات الخاصة اكثر مما يعتمد على موارده الاصلية للقيام بعملياته المصرفية.

ومن اهم الملاحظات على عمل البنك الدولي للانشاء والتعمير انه:

- لايقرض الا لاغراض انتاجية عن طريق تمويل كافة اشكال الهياكل الاساسية كالطرق والسكك الحديدية والاتصالات السلكية واللاسلكية ومرافق الموانئ والكهرباء ومصادر الطاقة.
- انه يعمل من اجل تنشيط وتسريع النمو الاقتصادي في البلدان النامية.
- ان موافقته على اعطاء القروض يجب ان ترتكز على اعتبارات اقتصاديةز
- ان البنك لايمنح القروض الا في حدود راسماله وامواله الاحتياطية وبعد التاكد من عدم امكانية حصول البلد المقترض على موارد مالية من الاسواق المالية بالشروط التي يراها البنك معقولة.
- انه لايمنح القروض الا للدول التي تتمكن من الوفاء والتسديد.
- يمكن ان جزء اوكل القروض المقدمة من البنك مساعدات فنية من خبرات وموارد تحتاجها الدول لبناء مؤسساتها ونجاح عملية التنمية التي تسهل ازدها القطاع الخاص والاستثمار في تنمية الموارد البشرية وحماية الموارد الطبيعية والبيئة.

ب-المؤسسة الدولية للتنمية : انشئت في عام 1960 لتقديم المساعدة للبلدان النامية الاشد فقرا من غيرها، بشروط تشكل عبئا اخف من على كاهل ميزان مدفوعاتها مما تشكله قروض البنك الدولي للانشاء والتعمير ولذلك تتركز مساعدات المؤسسة على اشد البلدان فقرا ، أي البلدان التي يبلغ نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي فيها اقل من 865 دولار سنويا (باسعار عام 1994) وبموجب هذا الشرط يبلغ عدد البلدان المستوفية لشروط الاهلية هذه حوالي 70 بلدا. وعضوية المؤسسة الدولية للتنمية مفتوحة لكافة البلدان الاعضاء في البنك الدولي للانشاء والتعمير وقد انضم اليها 172 دولة انضم العراق لها في 1960/12/29.

ان مصدر الاموال التي تقوم المؤسسة باقراضها متأتي من مساهمة البلدان الغنية اضافة الى ماتقدمة بعض البلدان النامية من مساهمات للمؤسسة، اضافة الى التحويلات المتكررة من صافي ارباح البنك الدولي للانشاء والتعمير.

ولاتقدم المؤسسة الدولية للتنمية الاعتمادات الا للحكومات على ان تسدد في فترة زمنية تتراوح بين خمس وثلاثين واربعين سنة. وتقدم الاعتمادات بدون فائدة مع اضافة رسم خدمة سنوي يبلغ 0.5% على البلغ غير المسحوب من كل اعتماد تقدمه.

ت-مؤسسة التمويل الدولية:

انشئت مؤسسة التمويل الدولية عام 1956 انضم العرق اليها في 1956/12/27 وهو عضو من بين 184 دولة عضوا فيها وتهدف الى تنمية القطاع الخاص في الدول النامية والعمل على تعبئة رؤوس الاموال المحلية والاجنبية لهذا الغرض. وبمرور الوقت اصبح لتلك المؤسسة كيانا قانونيا وماليا مستقلا عن البنك وهي في نشاطها تسلك مسلك المشروعات الخاصة حيث ان هدفها تحقيق الربح وتقدم اقراضها وفقا لاسعار الفائدة السائدة في السوق العالمية.

ث - الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

انشئت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار عام 1988 وانضم العراق اليها في 2008/10/6 وتضم في عضويتها 179 دولة وتهدف الى تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر للدول الاعضاء في البنك كما تقدم تلك الوكالة التسهيلات الفنية والمشورات للدول الاعضاء بشان كيفية جعل مناخها الاستثماري اكثر جاذبية للمستثمرين كما تتولى تلك الوكالة تغطية بعض المخاطر كالمخاطر السياسية ومخاطر المصادرة والتاميم التي قد يتعرض لها المستثمر الاجنبي.

ج – المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID):

تاسس المركز في 1966 ويضم في عضويته 166 دولة لم ينضم العراق اليها بعد. يعتبر هذا المركز الوجهة الوحيدة المختصة أساسا في تسوية منازعات الاستثمار التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة للاستثمار، كما يتميز عن المراكز الدائمة الدولية للتحكيم التجاري بكونه أنشئ بمقتضى اتفاقية دولية تخول له نتيجة لذلك الاستفادة من حماية القانون الدولي العام. ويحظى المركز بثقة المستثمرين أساسا لما يقدمه من خدمات وتسهيل عمل المحكمين وللضمانات التي يوفرها لتنفيذ الأحكام خاصة إذا صدرت ضد الدول المستقبلة للاستثمارات.

يعد التحكيم حاليا سمة بارزة للتجارة الدولية، وعاملا محفزا للاستثمار الأجنبي، لما فيه من مزايا، لعل أهمها هو استبعاد قضاء الدولة من أن يكون مختصا بالنزاعات الاستثمارية.

❖ برامج التثبيت والتكيف الهيكلي:

تستند برامج التثبيت الاقتصادي التي يرسمها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي على النظرية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات، في حين تستند برامج التكيف الهيكلي للبنك الدولي على النظرية النيوكلاسيكسية في تخصيص وتوزيع الموارد.
والصندوق هنا معني اساسا بمشكلات قصيرة الاجل ، بينما البنك معني اساسا بمشكلات الاجل المتوسط والطويل، ويوجد الان تنسيق كامل ودقيق بين سياسات الصندوق وسياسات البنك من حيث شروط القروض والتسيهلات المقدمة منهما للبلدان النامية. بحيث تكاد تنتفي الفروق التي كانت قائمة بينهما في عقدي الستينات والسبعينات.
من هنا نشأ مؤخرا مصطلح جديد في ادبيات الصندوق والبنك وهو مصطلح المشروطية المتقاطعة الذي اصبح يعني الترابط والتداخل بين شروط كلتا المؤسستين.
وسواء تعلق الامر بوصفة برامج التثبيت الاقتصادي للصندوق او بوصفة برامج التكيف الهيكلي للبنك فان تلك الوصفتين تنطلقان من رؤية موحدة فحواها ان مأزق المديونية الخارجية والركود الاقتصادي الذي تواجهه البلدان النامية المدينة انما يعود في التحليل الاخير الى اخطاء السياسات الاقتصادية الكلية الداخلية التي ارتكبتها هذه البلدان وعليه فان الخروج من هذا المازق وذاك الركود يتعين على البلد المعني ان يقوم بأحداث تغيرات جذرية في هذه السياسات حتى ولو تم ذلك بتكلفة مرتفعة وعلى حساب الاهداف الاجتماعية.
انهما يهملان تماما العوامل الخارجية ويعتبرانها غير موجودة اصلا ويشخصان المشكلة على انها مجرد اخطاء ارتكبتها الدولة المدينة ولهذا تنصب برامج الاصلاح والتكيف فقط على المسائل الداخلية.

اولا: تحليل وصفات صندوق النقد الدولي:

1- السياسات المتعلقة بالموازنة العامة:

ان محاصرة العجز في الموازنة العامة وما ينجم عنه من مشكلات يتطلب العمل من وجهة نظر الصندوق على كبح الانفاق العام وان تعمل الحكومة في نفس الوقت على زيادة مواردها العامة ويمكن تلخيص اهم السياسات المطلوبة لتحقيق ذلك بـ:

أ- اجراء خفض كبير في بند النفقات التمويلية ذات الطابع الاجتماعي وبخاصة ماهو متعلق بدعم اسعار السلع التموينة والضرورية . وهنا يوصي الصندوق بعدة اساليب افضلها من وجهة نظره الالغاء الكلي لهذا الدعم مرة واحدة.

ب-زيادة اسعار مواد الطاقة فضلا عن زيادة اسعار الخدمات العامة للحكومة.

ت-تغيير سياسية الدولة تجاة التوظيف حتى يمكن اعادة الحياة لعلاقات العرض والطلب في سوق العمل حتى ولو ادى ذلك الى زيادة معدلات البطالة في السنوات الاولى لتنفيذ البرنامج.

ث-يوصي الصندوق بضرورة ان تكف الدولة عن الولوج في المجالات الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص ان يقوم بها وان ينحصر دور الاستثمار العام فقط في المجالات المتعلقة ببناء واستكمال شبكة البنى الاساسية.

ج- رفع فئات بعض الضرائب غير المباشرة وتجميد الاجور والرواتب والعلاوات للعمال والموظفين في القطاع العام.

ح- التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحملة الدولة من وجود وحدات انتاجية في القطاع العام تحقق خسارة.

2- <u>السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات:</u>

وهي تهدف الى زيادة قدرة الدولة في الحصول على النقد الاجنبي فان القضية المركزية في وصايا الصندوق هي تخفيض القيمة الخارجية للعملة التي ستؤدي الى زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

وكل ذلك لابد من ان يتم في اطار تحرير التجارة الخارجية والغاء الرقابة على الصرف والسماح بدخول وخروج النقد الاجنبي والغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية واعطاء الحوافز للاستثمارات الاجنبية الخاصة.

3- <u>في مجال السياسات النقدية واهمها :</u>

أ- زيادة اسعار الفائدة المدينة والدائنة التي تؤدي الى زيادة الادخار المحلي اولا ثانيا الى ترشيد استخدام راس المال بزيادة كلفة الاقتراض

ب-وضع حدود عليا للائتمان المصرفي ولايجوز تعديلها خلال فترة البرامج.

ت-تنمية اسواق راس المال وتحرير التعامل فيها (البورصات)

<u>ثانيا: وصفة البنك الدولي:</u>

ان الهدف من قروض التكيف الهيكلي للبنك الدولي التي تمتد من خمس الى عشر سنوات هو دعم ميزان المدفوعات وتحرير التجارة الخارجية وزيادة قدرة الدولة على سداد ديونها الخارجية. بالاضافة الى فتح هذه الدول ابوابها للاستثمارات الاجنبية باعتماد الاجراءات والسياسات الرامية الى زيادة متوسط معدل الربح في تلك الدول فوق متوسطه العالمي امام هذه الاستثمارات وعليه فان البنك الدولي يوصي بمايلي:

أ- تحرير الاسعار أي ابعاد الدولة عن التدخل في اليات العرض والطلب.
ب-نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص حيث يعتبر البنك الدولي سياسية الخصصة مكون اساسي من مكونات الاصلاح الاقتصادي.
ت-حرية التجارة والتحول نحو التصدير وهي من المسائل المهمة للبنك الدولي التي يفرضها ضمن شروط قروض التكيف الهيكلي

❖ **اثر برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على التمية البشرية:**

يعترف خبراء الصندوق والبنك الدوليين بان لبرامجهما تكاليف اجتماعية كبيرة واثارا سلبية تضر بالقطاعات الاجتماعية وان هذه الاثار قد تكون اكثر عبئا في المستقبل اذا لم يبدء الاصلاح حسب راي خبراء الصندوق والبنك، الان برامجهما لها ثلاث خصائص تنتج عنها الاثار السلبية التي تضرب صميم تنمية الموارد البشرية وهي :

- **الخاصية الاولى : الطبيعة الانكماشية للبرامج.**

فخفض الطلب الكلي (الاستهلاك والاستثمار) للقضاء على فائض الطلب سعيا وراء خفض العجز في ميزان المدفوعات وخفض نسبة عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي وزيادة حجم الاحتياطيات الدولية لابد وان يؤدي الى هبوط حاد في نمو الناتج والدخل وفرص التوظيف وبالتالي الى زيادة الكساد والطاقات المعطلة وحالات الافلاس وما يترتب على ذلك من هبوط في مستوى المعيشة وارتفاع معدلات البطالة .

- **الخاصية الثانية : انحياز تلك البرامج لمصلحة راس المال.**

ان ارتفاع اسعار الفائدة وخفض الضرائب على الدخول العليا والثروات والاعفاءات الضريبية التي تقررت للاستثمار الخاص واعادة النظر في العلاقات الايجارية بين صاحب الارض والعقار والمستاجر وبيع مؤسسات القطاع العام للافراد وغيرها

من السياسات ادت بشكل مباشر الى زيادة نصيب اصحاب عوائد حقوق التملك في الدخل والثروة القوميين.

في المقابل انبثقت عن هذه البرامج مجموعة من السياسات التي استهدفت خفض نصيب عنصر العمل من الدخل مثل تجميد الاجور وزيادة الاسعار والغاء الدعم السلعي وزيادة اسعار ورسوم الخدمات العامة (التعليم ، الصحة ، المرافق العامة) وزيادة الضرائب غير المباشرة فضلا عن تجميد التوظيف والتعيينات في الحكومة ومشروعات القطاع العام وتسريح العملة المؤقتة كل هذا الحق ضررا شديدا بكاسبي الاجور والمرتبات وخفض من نصيبهم النسبي في الناتج المحلي الاجمالي.

- **الخاصية الثالثة : اضعاف قوة الدولة** .

لقد اضعفت هذه الاجراءات دور الدولة بعد اطلاق قوى السوق والمراهنة على الدور الرائد للقطاع الخاص وقد تجلى ذلك في الخفض المباشر والواضح في النفقات الجارية والاستثمارية للحكومة ونزع ملكية القطاع العام وحرمان الدولة من الفائض الاقتصادي المتحقق منه واجبار الدولة على الاخذ بسياسة حرية التجارة حتى ولو ادى ذلك الى تحطيم الصناعة الوطنية.

وفي ضوء الخصائص الثلاث اعلاه لبرامج التثبيت والتكييف الهيكلي نستنتج الاثار السلبية الت تنجم عنها على التنمية البشرية وهي:

1- تدهور احوال الفقراء ومحدودي الدخل.
2- تزايد معدلات البطالة واهدار قوة العمل البشري.
3- تردي اشباع الحاجات الاساسية.